مركز الرأي للدراسات

مستقبل العلاقات العربية الأوروبية

د. عماد جاد

2005/12

تمر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط بمرحلة فارقة، فدول الاتحاد الأوربي تواصل عملية تطوير تجربتها في العمل المشترك عبر توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي ليضم في النهاية كل دول القارة، كما بدأت السير على طريق امتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة تمكنها من ممارسة دور فاعل على الصعيدين السياسي والعسكري. أما دول جنوب المتوسط فتشهد حركة مغايرة عبر حدوث مزيد من التباعد وتراجع فرص العمل المشترك نتيجة الانتكاسة التي تعرضت لها مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وأيضا تعثر عمليات التطور السياسي والاقتصادي في غالبية بلدان هذه المنطقة.

وهكذا في الوقت الذي تسير فيه دول الاتحاد الأوروبي باتجاه تطوير تجربتها التعاونية ووصولها إلى مستوى الوحدة الاقتصادية، العملة الموحدة، ووضع أسس سياسة خارجية وأمنية مشتركة، فإن الطرف الآخر في المعادلة يسير باتجاه معاكس بصفة عامة.

أيضا في الوقت الذي يتعامل فيه الاتحاد الأوروبي مع الغير انطلاقا من كونه وحدة واحدة، فإنه يحرص على التعامل مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط فرادى، صحيح أن الطرف الأخير لم يبلور أي أسس للعمل المشترك أو أطر محددة للتعامل كجماعة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن الصحيح أيضا أن الجانب الأوروبي عمد إلى ذلك وبنى خططه في التعامل مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط بمسمياتها المختلفة، الشرق الأوسط، وأحيانا العالم العربي، انطلاقا من كونها دول فرادى أو مجموعات صغيرة من الدول مثل المغرب العربي، الخليج

العربي..على النحو الذي كان يرجح، على الدوام، كفة الاتحاد الأوروبي في أي تعامل مع دول جنوب المتوسط أو الشرق الأوسط.

وإذا كانت خبرة السنوات الماضية من التفاعل بين الجانب الأوروبي ودول العالم العربي تحمل العديد من المثالب، فإن السنوات القادمة تحمل أيضا مزيدا من التحديات لطرفي العلاقة، فإما يتجه الجانبين إلى السير قدما في نسج شبكة من العلاقات التعاونية التي تأخذ مصالح طرفيا بعين الاعتبار، أو تتجه التفاعلات ما بين الجانبين إلى مزيد من التباعد وربما التنافر.

والواقع أن محاولة رسم ملامح العلاقات المستقبلية بين الجانبين تعتمد في شق أساسي على الإحاطة بخلفية التفاعلات ورؤية كل طرف من الطرفين لخبرة الماضي القريب ولأسباب بطئ وتيرة العمل التعاوني وأيضا لمتطلبات تفعيل هذه المسيرة في السنوات القادمة.

أولا خبرة الماضي

يبدو واضحا من استعراض تاريخ التفاعلات بين دول الجماعة الأوروبية-الاتحاد الأوروبي- ودول العالم العربي، أن هناك العديد من الجوانب السلبية التي تراكمت في خلفية العلاقات نتيجة الماضي الاستعماري لمعظم دول الجماعة الأوروبية في علاقاتها بدول العالم العربي. وجاءت عملية استقلال دول المنطقة والتفاعلات التي جرت بعد حصولها على الاستقلال لتضيف المزيد من العداء في علاقات الجانبين بعضهما ببعض. ويكفي أن نشير هنا إلى الدور البريطاني في إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين، الثمن الذي دفعته شعوب عربية عديدة للحصول على الاستقلال، العدوان الثلاثي الفرنسي البريطاني الإسرائيلي على مصر عام 1956...

حتى عندما انحسر الوجود، ثم النفوذ الأوروبي في المنطقة لمصلحة الوجود والنفوذ الأمريكيين، لم تبادر دول الجماعة الأوروبي ببلورة أسس للعمل التعاوني، بل أن الدول الأوروبية سلمت زمام الأمور في المنطقة للولايات المتحدة وحرصت إجمالا على التحرك في ركاب السياسة الأمريكية.

فعلى الرغم من واقع الجوار الجغرافي وحال الارتباط الموضوعي للأمن على ضفتي البحر المتوسط، وأيضا المصالح الأوروبية المباشرة وغير المباشرة في المنطقة، لم تبادر دول الجماعة الأوروبية بصياغة سياسة محددة المعالم تجاه العالم العربي.

أكثر من ذلك اتسمت رؤية الجماعة الأوروبية تجاه قضايا المنطقة في كثير من الأحيان، بكونها رافد من روافد الرؤية الأمريكية ، ومن ثم تحملت الجماعة الأوروبية بشكل تلقائي وزر هذا التداخل.

من هنا بدا واضحا أن التردي العام كان سمة العلاقات العربية بدول المجموعة الأوروبية في حقبتي الخمسينيات والستينيات. وقد وصل هذا التردي إلى الذروة إبان عدوان يونيو 1967، حيث أيدت معظم دول المجموعة الأوروبية هذا العدوان، وفيما عدا فرنسا ديجول التي بادرت بإعلان عدم تأييدها للدولة البادئة بالعدوان[1]، أيدت باقي دول المجوعة بشكل أو آخر العدوان الإسرائيلي.

وعلى مدار الفترة من عدوان يونيو 1967 وحتى حرب أكتوبر 1973، تواصل التردي في العلاقات العربية بدول المجموعة الأوروبية. ولم تطرح القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على جدول أعمال لقاءات المجموعة إلا في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في ميونيخ في نوفمبر 1970، وهو الاجتماع الذي توصلت فيه المجموعة إلى ما عرف باسم "وثيقة شومان" وهي الوثيقة التي ظلت سرية إلى أن أعلنها شومان، وزير الخارجية الفرنسي آنذاك بنفسه في العام التالي. وأهم ما جاء في الوثيقة هو الدعوة إلى إدخال تعديلات على الحدود العربية الإسرائيلية لمصلحة الأخيرة [2]. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة كانت تتوافق إلى حد كبير مع الرؤية الأمريكية ، إلا أن واشنطن بادرت برفضها، رفضا لأي تحرك أوروبي مستقل في الشرق الأوسط وتجاه قضاياه التي باتت شأنا أمريكيا خالصا غير مسموح لدول الجماعة بإبداء أراء أو طرح مبادرات أو تبني مواقف مستقلة حتى ولو كانت تتوافق تماما مع الرؤية الأمريكية. فالمطلوب هو أن تتحرك دول المجموعة الأوروبية عبر السياسة الأمريكية فقط ولا تقدم على أي عمل يبدو من الناحية الشكلية وكأنه عمل أوروبي مستقل أو مبادرة ذاتية.

حرب أكتوبر 1973 وتعديل الموقف الأوروبي

جاءت حرب أكتوبر 1973، لتشكل نقطة تحول جذري في موقف المجموعة الأوروبي من قضايا الشرق الأوسط وعلاقاتها مع الدول العربية. فقد مثلت الحرب لدول المجموعة الأوروبية أربع حقائق:

1-تهديد الحدود الجنوبية لأوروبا.

2-استخدام الدول العربية لسلاح البترول في دعم موقفها، مع تمييز الدول العربية المنتجة للبترول في الاستخدام بين دول المجموعة حسب مواقفها من الصراع.

3-إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح وقطع الغيار من قواعدها العسكرية في دول غرب أوروبا.

4-إعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى في قواعدها الإستراتيجية في أوروبا الغربية ردا على التهديد السوفييتي بإرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط لفرض قرارات مجلس الأمن، وهو الأمر الذي شكل تهديدا خطيرا لأمن دول غرب أوروبا التي خشيت من اندلاع مواجهة بين العملاقين على أراضيها.[3]

وقد دفعت حرب أكتوبر 1973 بلدان المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ خطوات سريعة مستقلة عن السياسة الأمريكية، فأصدرت بيانا في 13 أكتوبر 1973 دعت فيه إلى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات في إطار ملائم من أجل تسوية النزاع بما يتفق وقرار مجلس الأمن رقم 242.[4] ثم أصدرت الجماعة بيانا آخر في 6 نوفمبر 1973 سلمت فيه -لأول مرة- بمبدأين هامين هما ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرضي العربية المحتلة، مع الإقرار بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة، ومن ثم سقط مطلب إجراء تعديلات "طفيفة" في الحدود لمصلحة إسرائيل حسبما جاء في وثيقة شومان السابق الإشارة إليها. والمبدأ الثاني هو ضرورة أخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين في الاعتبار ، وذلك بعد أن كانت القضية تنحصر من وجهة نظر الجماعة في كونها قضية لاجئين مطلوب إعادة توطينهم أو تعويضهم.[5]

وعندما وضعت الحرب أوزارها، أرادت الدول العربية استثمار التطور في الموقف الأوروبي لصالح الحل السلمي للصراع ومن ثم دفع بلدان المجموعة الأوروبية إلى تأييد المطلب العربي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو 1967. وقد برز ذلك في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر في أواخر نوفمبر 1973، حيث قرر المؤتمر تكثيف الاتصالات والمحادثات مع الجماعة الأوروبية ومطالبتها باتخاذ مواقف أكثر وضوحا من النزاع والضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.[6] وجاء الرد الأوروبي في مؤتمر كوبنهاجن الذي عقد في ديسمبر 1974، وحضره أربعة وزراء خارجية عرب ممثلين عن مؤتمر الجزائر، حيث تبنى المؤتمر قرار الجماعة السابق بتأييد القرار 242 بجميع بنوده وتبنى الاقتراح الفرنسي بشأن بدء حوار عربي أوروبي تتحدد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجماعة الأوروبي والدول العربية.[7]

من هنا ظهرت فكرة الحوار العربي الأوروبي وهو الحوار الذي شهد عدة أطوار من الحيوية والخفوت ارتباطا بجملة عوامل منها طبيعة المواقف العربية ومدى تماسكها، ومنها ثانيا قدرة المجموعة الأوروبية على تحجيم الضغوط العربية عليها، ومنها ثالثا وأخيرا قدرة

الولايات المتحدة على تحجيم التوجه الأوروبي نحو تبني نهج مستقل عن واشنطن إزاء قضايا وتفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي.

وبناء على تفاعل هذه العوامل، سرعان ما ذبل الحوار وانتهى إلى لا شيء، وهو الأمر الذي جاء وليد التالي:

1-تحرر دول المجموعة الأوروبية من الضغوط العربية

يلاحظ أن دول المجموعة الأوروبية قد اتخذت موقفها الذي جاء في بيان السادس من نوفمبر 1973، تحت ضغط الأزمة البترولية والإجماع العربي في تطبيق الحظر، وأيضا في ظل الخوف من نشوب مواجهة نووية أمريكية سوفييتية تكون أوروبا مسرحها الرئيسي. من هنا كان على بلدان المجموعة الأوروبية التحرك السريع واتخاذ مواقف أكثر موضوعية لإقناع الدول العربية برفع الحظر البترولي عنها، ووضح حد للحرب تجنبا لمخاطر الصدام النووي بين القوتين العظميين. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وبدأت الدول العربية في الرفع التدريجي للحظر، بدأت دول المجموعة الأوروبية في التقاط أنفاسها، مع بروز التوجه المصري للتسوية وتفكك "المواقف العربية"، لم تجد دول المجموعة الأوروبية مبررا للاستمرار في سياستها المستقلة التي سببت لها خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية.[8]

2-بداية تفكك الإجماع العربي

المؤكد أن تبلور الإجماع العربي -غير المسبوق- والتوافق على توظيف القدرات لخدمة "العمل العسكري العربي" في مواجهة إسرائيل، وتحديدا استخدام "سلاح البترول"، كان المسئول الرئيسي عن تبلور التوجه الأوروبي لاتخاذ مواقف أكثر موضوعية من قضايا الصراع، ومن ثم فإن تفكك هذا الإجماع، بل وتشرذم المواقف العربية، قد أعفى المجموعة الأوروبية من مواصلة النهج الاستقلالي، فلم يكن هناك ما يبرر من الناحية الموضوعية لدول المجموعة الأوروبية مواصلة النهج الاستقلالي والدخول في خلافات مع الولايات المتحدة.

3-الضغوط الأمريكية على دول المجموعة الأوروبية

شكل بيان المجموعة الأوروبية الصادر في السادس من نوفمبر 1973، وما تلاه من حوار عربي أوروبي، إزعاجا للسياسة الأمريكية التي رأت فيه ما يعد تحديا لدور واشنطن في الشرق الأوسط ورؤيتها أيضا لطبيعة الصراع ومتطلبات تسويته. كما نظرت واشنطن لهذا البيان على أنه يمثل خروجا على الإطار العام للانضواء الأوروبي تحت المظلة الأمريكية. لذلك بدأت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوط هائلة على المجموعة الأوروبية وأكدت بوضوح على أن النهج الأوروبي الاستقلالي يعرقل الجهود الأمريكية الساعية إلى التوصل لتسوية

سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. ويبدو واضحا أن الولايات المتحدة قد نجحت تماما في مسعاها في ذلك الوقت على النحو الذي عكسته البيانات الصادرة عن المجموعة الأوروبية تجاه الصراع/التسوية في الشرق الأوسط. (أنظر ملخص هذه البيانات في الجدول المرفق)

وفي هذا الإطار لم تتورع الولايات المتحدة عن التهديد بالتخلي عن بلدان المجموعة في مواجهة "الخطر السوفييتي" في حال إصرارها على السير في النهج الاستقلالي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. ففي أعقاب الإعلان عن بداية الحوار العربي الأوروبي في مارس 1974، سارعت الولايات المتحدة باتهام دول المجموعة الأوروبية بعدم التشاور معها وعرقلة سياستها الهادفة إلى تسوية الصراع، ومن ثم طالبت واشنطن دول المجموعة بالتشاور معها قبل اتخاذ القرارات . وأضافت واشنطن أن دول الجماعة تقدم بالتحرك المنفرد، تنازلات كثيرة للدول العربية، الأمر الذي يدفع الأخيرة إلى التشدد ومن ثم عرقلة جهود التسوية السياسية.

وقد تبلور النجاح الأمريكي في تحجيم النهج الاستقلالي للجماعة الأوروبية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي في اجتماع دول الجماعة بمدينة جيمنسن بألمانيا الغربية في أبريل 1974، فقد صدر عن الاجتماع بيان ينص على ضرورة إشراك الولايات المتحدة -بشكل ما- في المشاورات السياسية للمجموعة. وقد جاء هذا النص بموجب اقتراح بريطاني تمت الموافقة عليه. فقد جاء في الاقتراح "إذا أرادت دولة من الدول التسع الأعضاء في المجموعة مناقشة قضية ما، ومع موافقة الدول الثماني الأخرى، تجرى رئاسة المجموعة مشاورات مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ أي قرار سياسي نهائي. وإذا لم تجمع الدول الأعضاء على هذه المشاورات، يمكن لكل دولة عضو أن تجري هذه المشاورات على المستوى الثنائي.

وبصدور هذا القرار، تلاشى تدريجيا النهج الاستقلالي للمجموعة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وباتت مواقف المجموعة أقرب كثيرا للخطوط العامة للموقف الأمريكي. وعندما حاولت المجموعة الأوروبية عام 1977 إصدار بيان جديد حول الشرق الأوسط، سارعت واشنطن بوأد هذه المحاولة مؤكدة أن مثل هذه المحاولات من شأنها التأثير السلبي على الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، سيروس فانس. وقد أيدت بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا الرؤية الأمريكية مما أدى إلى تحول بيان المجموعة إلى " دعوة أطراف الصراع إلى التجاوب مع الجهود الدبلوماسية الأمريكية.

وعندما عادت دول المجموعة الأوروبية للعمل بالتوافق مع السياسة الأمريكية، ومع تفكك المواقف العربية..قررت دول المجموعة الأوروبية استبعاد الجانب السياسي من الحوار العربي الأوروبي على النحو الذي تبلور بوضوح في الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار في تونس في فبراير 1977. وعندما انتقد الجانب العربي الموقف الأوروبي الرافض للاعتراف

بمنظمة التحرير الفلسطينية والحريص على تعزيز العلاقات مع إسرائيل، رد رئيس الوفد الأوروبي في الحوار بالقول " أنني على يقين من أنكم سوف تدركون أن المجموعة الأوربية لا يمكن أن تسمح لآخرين أن يحددوا لها ما يجب أن تكون عليه علاقات المجموعة بإسرائيل." وأضاف أن اتخاذ المجموعة لموقف موحد من الصراع العربي الإسرائيلي يستلزم أن توحد الدول العربية مواقفها وأن يطور الفلسطينيون أنفسهم لملاءمة الأوضاع الجديدة على الصعيد الدولي".[9]

وهكذا فقد الحوار العربي الأوروبي جدواه، وتجمد عام 1978، وعندما عاد من جديد عام 1983، كان مصابا بالشلل التام بعد أن واصلت دول المجموعة الأوروبية مواقفها المتناسقة مع الرؤية الأمريكية والتي حرصت أن يكون التحرك في ركاب السياسة الأمريكية وليس قبلها أو بالاستقلال عنها.

وتكشف خبرة التفاعلات العربية الأوروبية في عقدي السبعينيات والثمانينيات، عن أن التوجه الأوروبي العام كان العمل تحت مظلة السياسة الأمريكية، وأن ما حدث من تطور في هذا الموقف والابتعاد عن الإطار العام للسياسة الأمريكية والإقدام على عمل مبادر، إنما جاء وليد الصدمة النفطية، أي وليد مفاجأة فرض الدول العربية البترولية حظرا على صادراتها لأعضاء المجموعة الأوروبية مع التمييز في مستوى الحظر على خلفية طبيعة الموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

أي أن النهج الاستقلالي الذي أقدمت عليه دول المجموعة والتطور الإيجابي الذي طرأ على مواقفها من الصراع وجهود التسوية، إنما جاء تحت وطأة ضغط وقف ضخ البترول إلى دول المجموعة والخوف من وقوع صدام نووي بين القوتين العظميين، تطول تداعياته الأراضي الأوروبية. إذن لم تكن مواقف وبيانات دول المجموعة الأوروبية في ذلك الوقت صادرة عن قناعة بعدالة القضية العربية أو بحق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة، أو من منطلق رؤية شاملة لمتطلبات الأمن والاستقرار على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. أي أن التحرك الأوروبي الفاعل في أعقاب اندلاع حرب أكتوبر والقدر الملموس من الاستقلالية في التحرك على مستويي "القول والفعل"، إنما جاء وليد الإحساس بالتهديد سواء من توقف إمدادات البترول العربية، أو الخوف من الصدام النووي بين القوتين العظميين، وليس أكثر من ذلك، ومن ثم عندما تراجع الإحساس بالخطر، عادت دول المجموعة الأوروبية لاتباع سياسات ضمن السياق العام للسياسة الأمريكية وفي ضوء التسليم لواشنطن بالقدرة على الفعل المبادر، وأن الدور الأوروبي يأتي في ركاب السياسة الأمريكية.

حرب الخليج الثانية: الانتظام وراء القيادة الأمريكية

على الرغم من أن أزمة الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990، قد جاءت في مرحلة مبكرة من التحولات التي كان يشهدها النظام الدولي ثنائي القطبية، فإن أزمة الغزو كشفت بوضوح عن جوانب عديدة للتمايز بين الموقف الأمريكي والمواقف الأوروبية على قاعدة اختلاف المصالح القومية. وبصفة عامة، أدانت دول المجموعة الأوروبية الاحتلال العراقي للكويت وطالبت بغداد بسرعة سحب قواتها من الكويت، وفيما عدا بريطانيا التي تطابق موقفها مع الموقف الأمريكي المؤيد للعمل العسكري ضد العراق ، حرصت دول المجموعة الأوروبية - لاسيما فرنسا وإيطاليا وألمانيا- على تجنب الخيار العسكري ضد العراق وإفساح المجال أمام الجهود الدبلوماسية وهو ما بدا واضحا في قرار البرلمان الأوروبي برفض العمل العسكري ضد العراق وضرورة إتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية، وهو القرار الذي صدر بموافقة 152 عضوا، مقابل اعتراض 96 وامتناع 63 عن التصويت.[10]

وبدا واضحا أثر تضارب المصالح القومية على مواقف دول المجموعة الأوروبية، ففرنسا وألمانيا كانت لهما مصالح كبيرة مع العراق ومن ثم حاولتا تجنب اللجوء إلى الخيار العسكري من البداية، ومن جانبها أحجمت ألمانيا عن اتخاذ موقف واضح تجاه الطرح الأمريكي المؤكد على أولوية الخيار العسكري وذلك عبر التأكيد على انشغال ألمانيا باستيعاب الشطر الشرقي والتمسك بنصوص الدستور الألماني التي تحظر إرسال قوات ألمانية للقتال في الخارج إلا في إطار معاهدة حلف شمالي الأطلنطي. واستعاضت ألمانيا عن المشاركة في العمل العسكري عبر زيادة حصتها في تكاليف الحشد العسكري[11] ومن ثم أرسلت هي وبلجيكا طائرات إلى تركيا واشترطتا عدم دخول طائراتهما الحرب إلا دفاعا عن تركيا ،أي في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف. أما فرنسا فقد حرصت خلال المراحل الأولى من الأزمة على الدعوة إلى الحلول الدبلوماسية سواء عبر جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة وإتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية. ولكن الملاحظ أنه عندما تقرر العمل العسكري، أرسلت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قوات إلى الخليج لمشاركة القوات الأمريكية في الحرب، ورغم أن فرنسا اشترطت منذ البداية ألا تشارك قواتها في مهاجمة العراق، إلا أنها تخلت عن هذا الشرط بعد بدء الحرب وأعلنت أنها ستهاجم أهدافا في قلب العراق، وهو الأمر الذي أدى إلى خلافات داخل الحكومة الفرنسية انتهت باستقالة وزير الدفاع الفرنسي شوفينمان.[12]

وإذا كانت الدول الأوروبية قد شاركت بشكل أو آخر في العمل ضد العراق ، فأن انتهاء الحرب وتحرير الكويت وتدمير العراق أوجد مجالات عديد لتضارب المصالح الاقتصادية بين

الحلفاء ومن ثم تباينت المواقف بعد ذلك ، فبينما واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا العمل انطلاقا من رؤية متطابقة ، فان دولا أوروبية أخرى منها فرنسا وإيطاليا وألمانيا كانت لها رؤى مغايرة ، جعلتها تقترب في بعض المراحل - لاسيما فرنسا - من مواقف قوى أخرى خارج الحلف أبرزها روسيا الاتحادية والصين الشعبية .

عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط: دور اقتصادي ملموس ودور سياسي غائب

على الرغم من كثافة مصالح دول المجموعة الأوروبية في الشرق الأوسط، وحالة الارتباط الواقعي بين أمن دول المجموعة والأمن في الشرق الأوسط، يبدو واضحا أن دول المجموعة قد سلمت بعد انتهاء آثار الصدمة النفطية، بأن ترتيب شئون المنطقة وإدارتها، شأن أمريكي خالص، ومن ثم فقد قبلت دول المجموعة الأوروبية بمقولة أن معظم أوراق إدارة شئون المنطقة توجد بيد واشنطن. وقد ساعد على تكريس هذه الرؤية أن دول المجموعة الأوروبية وعلى مدار عقد الثمانينيات ومعظم سنوات التسعينيات كانت تفتقد لرؤية مشتركة واضحة تجاه قضايا السياسة الخارجية والأمن. فدول المجموعة الأوروبية واصلت تطوير تجربة العمل المشترك والتعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو ما يسمى Low Politics، ولم تتعامل بشكل جدي مع تلك القضايا التي تدخل في مجال High Politics والتي يقع في قلبها التعاون في مجالي السياسة الخارجية والأمن.

وقد جاء الدور الأوروبي في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي والتي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991، كاشفا عن تراجع الدور السياسي للمجموعة الأوروبية التي كانت في طريقها للتحول إلى الاتحاد الأوروبي في ترتيب وإدارة شئون المنطقة. فقد بدا واضحا أن الدور الأوروبي غائب تماما عن المشاركة في رعاية المفاوضات الثنائية المباشرة التي كانت تبحث قضية الأراضي العربية المحتلة، أي لب الصراع، وأن هذا الوجود الأوروبي انحصر في المشاركات الاحتفالية التي كانت تدعو إليها واشنطن لتوقيع الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين إسرائيل وكل طرف عربي معني بالمفاوضات الثنائية المباشرة. وقد حدث ذلك في الاحتفال بتوقيع اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض في 13 سبتمبر 1993، وفي الاحتفال بتوقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في 14 أكتوبر 1994. وكان هناك دور أوروبي واضح في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للأطراف المعنية مباشرة من أجل تثبيت الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتعزيز فرص نجاحها.

وفي الوقت نفسه لم تبذل دول الاتحاد الأوروبي أي دور ملموس في المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى الاتفاقات على مستوى المفاوضات الثنائية المباشرة.

هذا بينما كان لدول الاتحاد الأوروبي دور ملموس وواضح في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، سواء باستضافة بعض اجتماعاتها أو تولى ملف من ملفاتها الخمسة وهي المياه، اللاجئون، البيئة، التعاون الاقتصادي والحد من التسلح.

والواقع أن الدور الأوروبي في هذه الملفات، ورغم أن شق رئيسي منه كانت له نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع لاسيما تجاه قضايا اللاجئين والبيئة والمياه، إلا أن تقييمه النهائي لدى الأطراف العربية لم يكن إيجابيا. ويأتي هذا التقييم السلبي من عدة اعتبارات:

1-أن الجانب العربي نظر إلى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على أنها مفاوضات تستهدف إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل وتدشين عملية "التطبيع"، ومن ثم ربط تقدمها بتقدم المفاوضات الثنائية المباشرة التي تبحث لب الصراع، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. من هنا فإن كثافة الوجود الأوروبي في ملفات المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، إنما كان يوحي للدول العربية بأن الدور الأوروبي إنما يستهدف ضرب صيغة الربط العربي بين مساري التفاوض. أي أن الوجود الأوروبي كان فاعلا في الشق الإقليمي من المفاوضات، وهو شق لا يحظى بأولوية لدى الجانب العربي.

2-أن الدول العربية المعنية ترى أن الاتحاد الأوروبي يملك العديد من أوراق القدرة على الفعل السياسي في المفاوضات الثنائية المباشرة، سواء عبر العلاقة مع إسرائيل، أو الولايات المتحدة، ورغم ذلك لم تبذل دول الاتحاد الأوروبي أي جهد يذكر للعب دور ما في المفاوضات الثنائية المباشرة التي تركت بالكامل للإشراف الأمريكي.

3-أن الاتحاد الأوروبي قد فضل أن ينأى بنفسه تماما عن لعب أي دور سياسي في الشرق الأوسط ووجد المبرر بصدد عملية التسوية السياسية في الرفض الإسرائيلي لهذا الدور، ومن ثم بات يكرر عبارة أن ممارسته لأي دور في عملية التسوية السياسية لابد وأن تكون بموافقة ورضا طرفي العملية، وهو أمر غير وارد نظرا للرفض الإسرائيلي المتواصل لأي دور غير الدور الأمريكي.

وبمرور الوقت بدا واضحا أن دور الاتحاد الأوروبي سيظل محصورا في المجال الاقتصادي، بمعنى أن غاية ما يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى الحضور الشرفي لحفلات توقيع الاتفاقات، هو ضخ

المساعدات الاقتصادية لأطراف العملية بأشكال مختلفة، ولعب دور واضح في رعاية وتحمل تكاليف المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف. ومن هنا فانحصار الدور الأوروبي في هذه المجالات يأتي منسجما مع الرؤية الأمريكية- الإسرائيلية، هذا بينما يتصادم هذا الموقف مع الرؤية العربية التي ترغب إجمالا في رؤية دور أوروبي فاعل ونشط انطلاقا من ضخامة المصالح الأوروبية في المنطقة، وارتباط الأمن الأوروبي بأمن منطقة الشرق الأوسط.

عملية برشلونة: رؤية أوروبية أحادية

على الرغم من الأهمية الكبيرة لعملية برشلونة في توثيق الروابط بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه العملية تتمثل بالأساس في الرؤية الأحادية التي ينطلق منها الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي ورغم ضخامة مصالحه في المنطقة وكونه المصدر الأول للمعونات والمساعدات لدول المنطقة وأيضا حالة الارتباط الموضوعي بين أمن المنطقتين، ينطلق في تعامله مع المنطقة من رؤية ضيقة للغاية تتمثل في كيفية الحفاظ على مصالحه وضمان أمنه عبر درء المخاطر التي يمكن أن تأتي من الجنوب سواء تمثلت في " صراع مسلح أو حرب إقليمية، عدم استقرار سياسي أو أزمات اقتصادية حادة، هجرة غير شرعية أو جريمة منظمة أو أنشطة أصولية" .. أو غير ذلك دون أن تتبلور لديه رؤية في إمكانية تحقيق نفس الأهداف عبر صيغ تعاونية، أي عبر التعاون المشترك وتبني سياسات مشتركة تحقق مصالح طرفي العلاقة.

وإذا كان للدول العربية المتوسطية عدد من الملاحظات النقدية على سياسة ودور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، فإن لها ملاحظات نقدية أيضا إزاء عملية برشلونة، يمكن تحديدها على النحو التالي:

1-أن دوافع الاتحاد الأوروبي من وراء طرح عملية برشلونة تتمثل في العمل على خفض مصادر عدم الاستقرار، أي العمل على مواجهة التداعيات السلبية التي يمكن أن تأتي من الجنوب في حال عدم مبادرة الاتحاد الأوروبي بالعمل. ومن ثم فدوافع التحرك "درء المثالب" وليس جني ثمار مشتركة من جراء مشروعات تعاون.

2-غلبة الأهداف الأمنية والسياسية على رؤية الاتحاد الأوروبي في تعامله مع دول جنوب المتوسط، فدول الاتحاد الأوروبي ترمي من وراء عملية برشلونة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والأمنية على النحو الذي يضمن لها عدم ورود "مشاكل وأزمات" من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. فالأهداف الرئيسية للعملية ليس مساعدة دول الجنوب على التغلب على ما تواجهه من مشاكل، بقدر مساعدتها على إدارة هذه المشاكل على النحو الذي

يحصرها في محيطها الجغرافي ومن ثم لا يتم تصديرها إلى بلدان الضفة الشمالية. وفي هذا السياق يأتي الاستخدام الأوروبي للعوامل الاقتصادية من مساعدات ومنح وبرامج مشاركة، فجميعها أدوات اقتصادية موظفة لأغراض سياسية وأمنية.

3-تحكم دول الاتحاد الأوروبي في مسار ومسيرة التفاعل، فعلى الرغم من المسميات المختلفة لصيغ العلاقات المختلفة من تعاون ومشاركة وشراكة..إلا أن المحتوى الحقيقي للعلاقات يشير بوضوح إلى تحكم أوروبي كامل في مسار التفاعل، فالاتحاد الأوروبي يدخل العلاقة بصفته طرفا واحدا، بينما يحرص على أن تكون علاقاته وتفاعلاته مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط على أساس فردي. صحيح أن الاتحاد الأوروبي ليس مسئولا عن غياب أطر إقليمية تعاونية في جنوب المتوسط، على الأقل بين الدول العربية في شمال أفريقيا، ولكن الصحيح أيضا أن خبرة التفاعلات والعلاقات بين الجانبين منذ بدء صيغتها الأولية ممثلة في الحوار العربي الأوروبي تفيد بوضوح أن الجانب الأوروبي تعمد إسقاط أي صيغة مشتركة لعمل دول الضفة الجنوبية للمتوسط ورأى أن تحقيق مصالحه ورؤيته تتطلب التعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على أساس فردي. وحتى عندما بدأت دول الاتحاد الأوروبي تطالب نظيرتها في جنوب المتوسط بضرورة الدخول في صيغة ما من صيغ التعاون الإقليمي، فقد جاء ذلك في سياق تبرير نهجها الذي يركز على التعامل مع دول جنوب المتوسط من منطلق فردي، كما أن المطلب يتضمن أيضا ما يفيد الرغبة الأوروبية في تنشيط عملية "التطبيع العربي - الإسرائيلي".

4-أن دول الاتحاد الأوروبي وكونها الطرف الأقوى والأغنى والأكثر تقدما وتطورا، فقد حرصت على أن تنحصر التفاعلات في جانب واحد فقط، وهو جانب التدفق من الشمال إلى الجنوب شاملا المساعدات والأفكار والأطر النظرية أيضا. فالواضح حتى الآن أن الاتجاه العام لدى دول الاتحاد الأوروبي يتمثل في ضخ "المساعدات والأفكار وأيضا الأطر النظرية" دون أن تترك العلاقة للتفاعل ودون أن تؤخذ بعين الاعتبار الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية. فدول الاتحاد الأوروبي التي تدخل معظمها في دائرة الدول الصناعية المتقدمة وأيضا الديمقراطية الراسخة، تتعامل مع دول جنوب المتوسط على أنها دول متخلفة عليها أن تكيف نفسها في وضع المتلقي للمساعدات وأيضا الأفكار والأطر النظرية بصفة عامة. لذلك نجد دول الاتحاد الأوروبي تضع خبراتها وأطرها النظرية كحزمة واحدة أمام دول جنوب المتوسط ولا تشغل نفسها كثيرا بظروف هذه الدول وخصوصياتها في جوانب مهمة للغاية لاسيما فيما يخص الأبعاد الثقافية. ويبدو الأثر السلبي لهذه الرؤية جليا في العديد من القضايا المطروحة في علاقة الجانبين، ومنها على سبيل المثال قضية حقوق الإنسان، فالمؤكد أنه لا

خلاف حول الجوهر والمضمون العام للخطوط العامة لحقوق الإنسان، ولكن هناك بعض الاختلافات حول بعض الجوانب التفصيلية لمكونات الأجندة الغربية لحقوق الإنسان. وما نود التأكيد عليه أن عدم مراعاة الاختلافات النابعة من الأطر الثقافية والحضارية بمفهومها الشامل، ترتب مشاكل عديدة وتمثل عامل ضغط شديد على الحكومات والرأي العام في دول جنوب المتوسط. وبالتالي لابد من إعادة النظر في حزمة البرامج الأوروبية المطروحة على دول جنوب المتوسط والحرص على مراعاة جوانب الخصوصية الثقافية لدى مجتمعاتها، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يأتي إلا من رؤية أوروبية تؤمن بأن العلاقة مع دول جنوب المتوسط هي علاقة تفاعلية متبادلة وليست مجرد توجيه من جانب وتلقي من جانب آخر.

5-عدم تمييز دول الاتحاد الأوروبي في علاقاتها مع الدول الأخرى بين الدول الأوروبية الساعية إلى دخول الاتحاد الأوروبي وتلك التي تسعى فقط إلى نسج علاقة شراكة أو تعاون. فالمؤكد أن صيغة الانضمام للاتحاد الأوروبي غير مطروحة على الإطلاق بالنسبة لدول جنوب المتوسط –العربية تحديدا- ولا هي مطروحة من قبل الاتحاد نفسه. وعلى الرغم من ذلك لا يبدو التمييز بينهما واضحا من قبل الاتحاد الأوروبي، صحيح أن الحزمة المطروحة على الجانبين من الاتحاد الأوروبي مختلفة سياسيا واقتصاديا، وأيضا ثقافيا، إلا أن طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط تقتضي توضيح وإبراز هذا التمييز على الأقل في الجوانب الثقافية.

6-ويبرز غياب التمييز السابق الإشارة إليه بوضوح في العديد من الأفكار التي يطرحها الاتحاد الأوروبي على دول جنوب المتوسط، ومنها على سبيل المثال دعوة دول الشرق الأوسط إلى بناء منظمة سياسية أمنية على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فدول الاتحاد الأوروبي طرحت هذه الفكرة في مرحلة مبكرة من بدء عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي دون أن تتوقف أمام الاختلافات القائمة بين أوروبا والشرق الأوسط، ودون نظرة متأنية إلى متطلبات إنشاء مثل هذه المنظمات بصفة عامة أو طبيعة الأوضاع في المنطقة. وتكمن هذه النظرة الأوروبي وراء أحد أبرز الانتقادات العربية للسلة السياسية الأمنية في عملية برشلونة والتي تتمثل في التركيز الأوروبي على "منع الصراعات"، دون أولوية لمبدأ "حل الصراعات". فالجانب الأوروبي يرى ضرورة الدخول في علاقات وبرامج محددة من أجل منع الصراعات ومواجهتها في مراحل مبكرة، وهو أمر مهم ولا يمكن التهوين من أهميته، ولكن الأكثر أهمية من وجهة النظر العربية هو ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على نحو شامل، وأنه ما لم تتم تسوية هذا الصراع، لا يمكن أن يتصور الدخول في أية برامج أو مشروعات لمنع الصراع، لأن الصراع العربي الإسرائيلي هو بحد ذاته مصدر لمزيد من

الصراعات، كما أن منع الصراعات يقتضي الدخول في منظومة متكاملة من التعاون السياسي والأمني والعسكري وأيضا الاستخباراتي المعلوماتي ..وهي جميعها موضوعات لا يمكن بدء أية آلية بشأنها دون أن يسبقها حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد تبلورت مجمل هذه المثالب في العجز الأوروبي الواضح- والذي لا يخلو من شق إرادي- عن لعب أي دور ملموس في مواجهة التدهور الشديد الذي وقع في الأراضي الفلسطينية منذ الربع الأخير من عام 2000. ففي الوقت الذي تزايد فيه التدهور ليس فقط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل بين إسرائيل والدول العربية كافة حتى التي ترتبط مع إسرائيل بمعاهدة سلام، مصر تحديدا، لم يمارس الاتحاد الأوروبي أي دور يذكر من أجل تهدئة الأوضاع أو مطالبة إسرائيل بالالتزام بالاتفاقيات المبرمة. وبدا واضحا أن دور الاتحاد الأوروبي لا يزال أسير السير في ركاب السياسة الأمريكية.

العلاقات العربية الأوروبية بعد الحادي عشر من سبتمبر

أدت إعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على الولايات المتحدة إلى حالة من التعاطف الأوروبي العام مع الولايات المتحدة. وأعلنت دول الاتحاد الأوروبي مساندتها للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. كما حصلت الولايات المتحدة على تأييد حلف شمالي الأطلنطي واستعداده للعمل معها تطبيقا للمادة الرابعة من معاهدة الحلف التي تتعلق بالدفاع الجماعي في حال تعرض دولة عضو للعدوان. وعلى الرغم من عدم تفضيل عدد كبير من الدول الأوروبية – مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا- للرد العسكري، فأن هذه الدول لم تقاوم التوجه الأمريكي لشن الحرب على نظام طالبان في أفغانستان. وهو الأمر الذي اختلف كثيرا عندما بدأت الولايات المتحدة تحضر لغزو العراق حيث عارضت فرنسا والمانيا وبلجيكا أي عمل عسكري أمريكي ضد العراق مطالبة أولا بتركيز الجهود على التحقق من مسألة امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل، في وقت لم تكن هذه الدول ترى أي صلة لنظام صدام بتنظيم القاعدة ومن ثم اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر.

لكن تطورات عديدة جرت أضعفت كثيرا من مواقف الدول الأوروبية الرافضة لغزو العراق، منها أولا انتظام غالبية الدول العربية وراء الرؤية الأمريكية الساعية لإسقاط نظام صدام حسين، ومنها أيضا شمول خطاب القاعدة وتهديداته للدول الأوروبية ووقوع تفجيرات في عدد من الدول الأوروبية مثل إسبانيا وبريطانيا. أيضا فأن إقدام تنظيمات وفصائل فلسطينية على القيام بعلميات تفجيرية ضد مدنيين إسرائيليين ساعد على سيادة الخطاب الإسرائيلي الذي

يرى في فصائل المقاومة الفلسطينية ،منظمات إرهابية، ومن ثم فقد تراجع الموقف الأوروبي كثيرا واقترب من الموقف الأمريكي- الإسرائيلي.

أيضا فقد أدت مجمل هذه التطورات إلى مسايرة عدد كبير من الدول الأوروبية للتوجه الأمريكي الخاص بسن قوانين جديدة في مواجهات الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وأدت أيضا إلى بروز سياسات لدى عدد من الدول الأوروبية لتضييق الخناق على المواطنين من أصول عربية وإسلامية، وعلى المقيمين في هذه البلدان، كما اتبعت غالبية الدول الأوروبية سياسة جديدة في التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة والجنسية انطلاقا من رؤية جديدة خاصة بمكافحة الإرهاب, صحيح أن التوجه الأوروبي لاعتبارات عديدة يظل أقل حدة من نظيره الأمريكي إلا أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر والاعتداءات التي وقعت في عدد من الدول الأوروبية أدت إلى بلورة حالة من الشك والتوجس عاد معها الحديث عن الانقسام الثقافي والحضاري بين ضفتي المتوسط.

آفاق المستقبل

تشير دراسة العلاقات عبر المتوسط إلى حالة من عدم الرضاء تجاه سياسات ومواقف الطرف الآخر، فالجانب الشمالي-الأوروبي- يرى أن دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لم تقم بكل ما هو ضروري لتقوية التفاعل ولم تقدم على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة اقتصاديا وسياسيا وأيضا اجتماعيا، وتشكو من بطء وتيرة الإصلاح، هذا إضافة إلى الاستغراق في الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي دون أن يترافق مع ذلك اهتمام بفكرة "منع الصراع". أما الجانب الجنوبي -العربي تحديدا- فيرى أن دول الاتحاد الأوروبي لا تتفهم خصوصية شعوب المنطقة وتطرح مشروعات تنطوي على أفكار "غربية أوروبية" لا تتوافق أحيانا مع خصوصية المنطقة، كما أن ما تشكو منه دول الاتحاد الأوروبي من بطء وتيرة الإصلاح في دول جنوب المتوسط، إنما يأتي أيضا من الظروف التي تمر بها هذه المجتمعات. أيضا ترى الدول العربية، أن دول الاتحاد الأوروبي لا تمارس دورا فاعلا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأن سياستها تجاه الصراع والتسوية تتوافق مع الأجندة الأمريكية تماما وبالتالي فهي لا تعد فاعلا مستقلا في ملف بات يهدد استقرار المنطقة برمتها.

والواقع أن كل طرف من طرفي العلاقة لديه بعض الحق في نقده الموجه للطرف الآخر، ولكن علينا ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يتعامل كفاعل دولي أو ككتلة مع دول جنوب المتوسط التي تتعامل معه من منطلق فردي، فهي علاقة بين كتلة من ناحية ودول فرادى من ناحية ثانية، كما أن أطرف العلاقة في جنوب المتوسط تفرق بينهم مواقف ورؤى وأيضا

صراعات، فبين الدول العربية المتوسطية خلافات في الرؤى، كما أن العلاقة بينها لا تخلو من بعض جوانب المنافسة والرغبة في الحصول على مزايا منفردة من دول الاتحاد الأوروبي حتى ولو كانت على حساب دولة أخرى مجاورة.

عموما إذا كان ماضي العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط متخم بالمثالب والتحفظات، فإن المستقبل يحمل في طياته فرصا عديدة لتصحيح وتطوير هذه العلاقات، كما أنه ينطوي أيضا على مخاطر كبرى بحدوث تراجع في هذه العلاقات. وسوف تتحدد وجهة العلاقات عبر تفاعل مجموعة من الاعتبارات تخص دول الاتحاد الأوروبي من ناحية، ومجموعة ثانية تخص دول جنوب المتوسط. ويمكن تحديد هذه العوامل على النحو التالي:

1-طبيعة التطورات الجارية على صعيد تجربة العمل الأوروبي المشترك:

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من أنجح تجارب العمل الإقليمي المشترك في القرن العشرين، فقد بدأت دول "غرب أوروبا" تجربتها في العمل الإقليمي المشترك في بداية الخمسينيات بالتركيز على التعاون في مجالات اقتصادية محدودة، ثم سارت التجربة وتطورت إلى أن بدأت في ولوج المجال الأكثر صعوبة ألا وهو المجال السياسي-الأمني. وتكشف دراسة التطورات الأخيرة في العمل الأوروبي المشترك، أن التجربة بدأت خطوات التوسع لتشمل القارة الأوروبية ككل عبر وضع برنامج لضم كافة دول أوروبا.

فعلى الرغم من أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي كانت عملية متواصلة منذ بدء مسيرة العمل المشترك بين دول غرب أوروبا، فإن انتهاء الحرب الباردة وسقوط خط التقسيم بين الشرق والغرب قد فتح الطريق أمام توسيع الاتحاد ليشمل كل دول القارة. ومن ناحية أولى ينظر إلى عملية التوسيع في حد ذاتها على أنها مؤشرا على نجاح مسيرة العمل المشترك، ومزيدا من القوة البشرية والاقتصادية وأيضا النفوذ السياسي للاتحاد الأوروبي. ومن ناحية ثانية فإن هذه العملية تحمل في طياتها بعض المخاطر على مسيرة الاتحاد وعلى قدرته على مواصلة العمل في مجالي السياسة الخارجية والأمن، ومن ثم على السياسة التي يمكن أن يتبعها الاتحاد الأوروبي في العلاقة مع دول جنوب المتوسط. فالاتحاد بعد التوسيع النهائي سيضم مجموعات متباينة من الدول من حيث القدرات والاهتمامات والتطلعات والهموم وأيضا الارتباطات الخارجية، فسوف يضم مجموعة من الدول الكبيرة دائمة العضوية في مجلس الأمن-فرنسا وبريطانيا-، ودول أخرى كبيرة ذات ميراث فاشي مرفوض أوروبيا- ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا- ومجموعة من الدول الصغيرة ذات القدرات والاهتمامات المحدودة -إستونيا، مالطا، قبرص-.

هذا بالإضافة إلى أن حدود الاتحاد سوف تتوسع وتجاور روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبلاروسيا، كما سيضم الاتحاد مئات الآلاف من الروس الذين يعيشون في استونيا ولاتفيا. ومن هنا يكون السؤال هو كيف يمكن صياغة سياسة خارجية وأمنية لمنطقة تمتد من البرتغال إلى استونيا ومن السويد إلى قبرص؟ هذا بالإضافة إلى أن عدد كبير من الدول التي سوف تنضم للاتحاد على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم يمكن أن تستخدم من قبل واشنطن في إدارة علاقاتها مع الاتحاد.

وبالنسبة لعلاقة الاتحاد مع دول جنوب المتوسط، فالمعروف تاريخيا أن السياسة المتوسطة لدول المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي جاءت نتيجة اهتمام الدول المتوسطية ، وتحديدا فرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا ، ومن ثم فإن توسيع الاتحاد ليشمل كل دول القارة الأوروبية يعني في الوقت نفسه تراجع ثقل الدول الأوروبية المتوسطية في الاتحاد من ناحية، ودخول دول جديدة غير متوسطية- فيما عدا قبرص مالطا- بأجندة مغايرة من الاهتمامات والتركيز أيضا. فالدول الجديدة التي دخلت الاتحاد الأوروبي تقع في شرق القارة وهي في مجملها دول تقع في منتصف طريق التطور، أي أنها بحاجة إلى المساعدات من الدول الغنية في الاتحاد، وهو الأمر الذي يعني إعادة توزيع ميزانية الاتحاد من جديد على النحو الذي يستقطع فيه جزء رئيسي من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية إجمالا، وللدول المتوسطية بصفة خاصة. أيضا يبدو واضحا أن الدول التي أنضمت للاتحاد الأوروبي ستعمل على التركيز على قضايا الشأن الأوروبي ومن ثم تحد من اهتمامات أو انشغالات الاتحاد بقضايا غير أوروبية وتحديدا تلك الخاصة بجنوب المتوسط.

يضاف إلى ما سبق أن عدد كبير من الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي معروف عنها علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي ينظر إليه على أنه يمثل زيادة للنفوذ الأمريكي المتوقع على سياسات ومواقف الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. والمعروف أن هذه القضية تشغل بقوة اهتمام دارسي الاتحاد الأوروبي والذين باتوا ينظرون إلى توسيع الاتحاد الأوروبي على أنه يمثل خصما من القدرة الأوروبية على الفعل المستقل في الشئون الدولية بصفة عامة نتيجة صعوبة صياغة سياسة خارجية وأمنية لمنطقة تمتد من البرتغال إلى استونيا ومن السويد إلى قبرص، فإن هذه الصعوبة ستبدو واضحة أكثر بصدد صياغة سياسة للاتحاد تجاه جنوب المتوسط والشرق الأوسط، فمعظم هذه الدول تتجه اهتماماتها إلى مناطق أخرى، كما أن عدد كبير من هذه الدول على علاقة جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يمكن أن ينعكس في مقاومة هذه الدول

لصياغة سياسة أوروبية مغايرة للخطوط العامة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة لاسيما في ظل جمود عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي بشكل أو آخر.

من هنا يبدو واضحا أن التطورات الخاصة بتجربة العمل الأوروبي المشترك سوف تؤثر بشكل ملموس على العلاقة مع دول جنوب المتوسط وتحديدا العربية منها. ولا يعني ذلك أن التطورات الخاصة بالاتحاد الأوروبي ستكون حتما سلبية، ولكن الأرجح أن تكون كذلك، أما مدى وحدة الاختلاف ومساحة السلبي فيها فسوف تتوقف على التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط نفسها، الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن البعد الثاني الخاص بالتطورات المتوقعة في منطقة جنوب المتوسط.

2- طبيعة التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط:

يبدو واضحا أن التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط تسير في اتجاه معاكس، إلى حد ما ، عن الاتجاه العام الذي تسير باتجاهه التطورات في القارة الأوروبية. فإضافة إلى حقيقة أن دول منطقة جنوب المتوسط تنتمي إلى العالم الثالث، فإن منطقة جنوب المتوسط لم تشهد حتى الآن أي عمل حقيقي على صعيد التعاون الإقليمي، ومن ثم فنحن نتحدث عن علاقة كتلة من الدول المتقدمة، الاتحاد الأوروبي، بدول فرادى، فنتحدث عن علاقة الاتحاد الأوروبي بمصر والمغرب وتونس ...، كما أن التطورات الجارية في منطقة جنوب المتوسط تشير بوضوح إلى وجود فوارق هائلة بين المنطقتين على النحو الذي يضع حدودا لآفاق التعاون المستقبلي بينهما، ويحد أيضا من قدرة أي دولة من دول جنوب المتوسط على الفعل الذاتي في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق يمكن تحديد أبرز الاتجاهات التي تسير فيها التفاعلات في منطقة جنوب المتوسط على النحو التالي:

أ-استمرار الأزمات الاقتصادية والسياسية وأيضا الاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط

فغالبية الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط هي من الدول المتلقية للمساعدات الخارجية بصفة عامة، كما أنها تمر بعملية تحول اقتصادي غير مكتملة الأبعاد، هذا بالإضافة إلى أن كافة الدول العربية جنوب المتوسط تعاني من أزمات سياسية واجتماعية واضحة، الأمر الذي يحد من قدرة هذه الدول على اتخاذ مواقف متوازنة في الحوار مع الاتحاد الأوروبي. صحيح أن عدد من الدول العربية -مثل مصر- تحصل على مزايا هائلة ونقاط قوة واضحة في

التفاوض مع الاتحاد الأوروبي نتيجة الموقع الجغرافي والدور والمكانة، ولكن الصحيح أيضا أن عديد من مكونات المكانة مرشحة للتآكل بفعل اعتبارات سياسية واقتصادية جارية في المنطقة.

ب- غياب صيغ العمل الإقليمي من جانب الدول العربية

ففي الوقت الذي يتجه فيه الاتحاد الأوروبي إلى التوسع ليشمل كافة دول القارة، فإن الدول العربية عامة، والتي تقع على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بصفة خاصة فشلت في تدشين أي صيغة من صيغ التعاون الإقليمي أو العمل المشترك. فالتجارب السابقة للعمل الإقليمي المشترك سواء على أسس ثنائية أو ثلاثية أو أوسع من ذلك، انتهت جميعها بالفشل، بل وحلت محلها سياسات عدائية وأحيانا قطيعة سياسية. كما أن التجارب الإقليمية للعمل المشترك لم تستمر طويلا- مثل مجلس التعاون العربي- أو تجمدت وفقدت دورها الحقيقي- الاتحاد المغاربي-. وعادة ما ترد دول الاتحاد الأوروبي على الانتقادات الموجهة إليها من جانب الدول العربية، بأنها-أي الدول العربية- تخسر الكثير من جراء عدم بلورة أسس للعمل الإقليمي المشترك. أكثر من ذلك بدأت دول الاتحاد الأوروبي تطالب الدول العربية جنوب المتوسط بضرورة تدشين صيغ للعمل الإقليمي المشترك فيما بينها حتى يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتعامل معها بفعالية، وبات مطلب العمل الإقليمي المشترك يأتي من الجانب الأوروبي. هذا بينما تكشف خبرة العمل الإقليمي المشترك بين الدول العربية عن غياب واضح للخبرات النظرية اللازمة لولوج مثل هذا العمل، فالخبرة العربية في هذا الإطار تفيد بأن كافة التجارب كانت تأتي بقرارات فوقية وتنتهي عادة بعداء حاد وسياسات عدائية وأحيانا بقطيعة سياسية. صحيح أن هناك العديد من المعوقات الفعلية التي تعوق العمل المشترك، ولكن الصحيح أيضا أن "السياسة" تطغى على ما عداها من اعتبارات الأمر الذي يؤدي إلى ولادة تجارب فاشلة. وهكذا يبدو واضحا أن العمل الإقليمي المشترك بين الدول العربية يبدو صعبا للغاية إذ أن الاتجاه العام للتخطيط لمثل هذا العمل أو تنفيذه يسير في اتجاه مغاير لكافة الخبرات التاريخية في العمل الإقليمي المشترك، ففي كافة التجارب الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي و تجربة الآسيان، كانت البداية من أسفل، كما كانت السياسة بعيدة للغاية عن تحديد مجالات التعاون التي بدأت وفق أسس اقتصادية وبشكل تدرجي، وبعد أن ترسخت التجربة بدأت في التمدد إلى مجالات اقتصادية واسعة، وفي مراحل تالية بدأت تطرق مجالات السياسة الخارجية والأمن...

أما في حالة التجارب العربية فقد كان الاتجاه العام هو الوحدة الشاملة أو صيغ قريبة منها وبقرارات سياسية دون أن يكون "لأهل الخبرة والاختصاص " صوت مسموع، فالتعاون أو الوحدة تتم بقرارات سياسية علوية، وأيضا يأتي الخروج أو الإنهاء أو التجميد.

وحتى لا نظلم تجارب عربية للعمل المشترك، هناك تجارب بدأت وفق حسابات اقتصادية وتسعى لتحقيق مصالح مشتركة، وبدأت بشكل متأن وبعد دراسة مستفيضة، ومن ثم فقد استمرت وإن على نحو بطيء ووفق رؤية محدودة لتطوير العمل في المستقبل، ومن قبيل ذلك مجلس التعاون الخليجي، ولا يعني ذلك غياب السياسي تماما في عمل هذه المجلس، ولكن ما نعنيه أن هناك أسس غير سياسية للعمل المشترك.

ج-استمرار الصراع العربي الإسرائيلي

الواقع أن جزءا رئيسيا من مشروعات التعاون الإقليمي المطروحة من الجانب الأوروبي وأيضا الأمريكي تنطوي بشكل متعمد على تعاون عربي إسرائيلي، وبعضها يستند إلى مطلب إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل، وهي أمور ترفضها الدول العربية بصفة عامة.

ويعتبر الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي أحد ابرز أوجه الاختلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، كما أن هذا الاختلاف وعدم تقدير الدول الأوروبية لرؤى الدول العربي يمثل حجر عثرة في تطوير التعاون العربي الأوروبي.

فالمعروف أن هناك خلافات في الرؤية بين الجانبين العربي والأوروبي تجاه طبيعة التسوية والعلاقة بين التسوية والتطبيع، فالدول العربية بشكل عام ترى أنها لا يمكن أن تدخل في مشروعات للعمل المشترك مع إسرائيل قبل أن تنسحب الأخيرة من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بقوة السلاح منذ حرب يونيو 1967، وترى الدول العربية أن "التطبيع" يمثل ورقة عربية ينبغي توظيفها لخدمة قضية التسوية السياسية الشاملة للصراع. هذا بينما ترى دول الاتحاد الأوروبي أن التطبيع والتعاون المشترك يساعد في عملية بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة/المتفاوضة ويشجع إسرائيل على اتخاذ قرارات الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. ويقف هذا الاختلاف في الرؤية والتقدير وراء النظرة العربية غير الإيجابية تجاه بعض الأفكار الأوروبية الخاصة بالتعاون الإقليمي في مجالات مختلفة. فهذه الرؤية الأوروبية هي التي تقف وراء طرح دول أوروبية لفكرة إنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالدول العربية ترى أن الدول الأوروبية تتغافل الاختلافات الموضوعية بين التجربتين الأوروبية والشرق أوسطية، وأن هذه الاختلافات هي التي تفسر طرح الجانب الأوروبي لأفكار مرفوضة عربيا مثل الفصل بين مساري التفاوض، أي بين التسوية والتطبيع، إنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، تقديم صيغ للعمل على "منع الصراع" وتقديمها على صيغ "حل الصراع".

من هنا نجد أن الدول العربية ترى أن دول الاتحاد الأوروبي تبادر بطرح أفكار أقرب إلى الرؤية الأمريكية الإسرائيلية في وقت تحجم فيه هذه الدول عن لعب أي دور فاعل مستقل في تسوية الصراع أو مجرد إدانة السياسيات العدوانية الإسرائيلية.

وعليه يمكن القول أن عدم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإن كان يعوق أي عمل إقليمي مشترك في الشرق الأوسط، فإنه يلقي بظلال سلبية أيضا على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

خاتمة

تكشف خبرة العلاقات بين المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية أو الشرق أوسطية عن أبعاد سلبية عديدة تأتي في معظمها من طبيعة العوامل الكامنة وراء التحرك الأوروبي لبناء أي صيغة من العمل المشترك. فقد بدا واضحا أنه رغم الروابط العديدة والمصالح الضخمة المتبادلة، فإن الجانب الأوروبي لم يبادر ببلورة أي سياسة تجاه جنوب المتوسط إلا في ظل الصدمة النفطية التي أصيب بها الغرب عامة في حرب أكتوبر 1973، وأن هذه الصدمة دفعت الجانب الأوروبي إلى اتباع سياسة أكثر إيجابية تجاه المنطقة. ومع تراجع تأثيرات الصدمة النفطية بانتهاء الحظر البترولي عادت دول المجموعة الأوربية إلى نفس سياستها السابقة على حرب أكتوبر، والتي تتمثل في التعاطف مع الادعاءات الإسرائيلية والتعامل مع المنطقة على أنها منطقة نفوذ أمريكي.

وعندما بدأت دول المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي في بلورة صيغ من العمل المشترك، بدا واضحا أن هدف دول المجموعة/الاتحاد من وراء ذلك، ليس بناء علاقات تعاونية إيجابية تصب في مصلحة طرفي العلاقة عبر برامج طويلة المدى بقدر ما كان الهدف مواجهة "التهديدات" القادمة من منطقة جنوب المتوسط وحصر مشاكلها داخل بلدانها. صحيح أن المساعدات الأوروبية تعين دول جنوب المتوسط في التغلب على مشاكلها الخاصة، إلا أن ما نريد التأكيد عليه هنا هو أن الهدف الرئيسي للجانب الأوروبي هو المواجهة المباشرة للتداعيات السلبية القادمة من جنوب المتوسط مثل الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، ويضاف إليها أيضا الأصولية الإسلامية..وهو الأمر الذي دفع المتخصصون في العلاقات الأوروبية العربية إلى القول بأن دول المجموعة الأوربية/الاتحاد الأوروبي تنطلق في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط من "حوافز سلبية"، أي أنها تعمل بالأساس على درء المخاطر وإبعادها عن حدودها دون أن تفكر في عمل مشترك من أجل حل هذه المشاكل على نحو جذري.

وتنطبق نفس الملاحظة على عملية برشلونة، فالرؤية التي تنطلق منها أوروبية خالصة ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات جنوب المتوسط، ولا قراءة دقيقة لرؤية الطرف الآخر في العملية.

وفيما يخص مستقبل العلاقات بين ضفتي المتوسط، يبدو واضحا أن شقا أساسيا من الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات سوف يظل محكوما بحقيقة التوجه الاتحادي في الشمال، والعمل الفردي في الجنوب، إضافة إلى أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يمثل عائقا رئيسيا لقدرة دول جنوب المتوسط على فرض بعض من رؤيتها أو أجندتها في الحوار أو العمل المشترك مع دول الشمال الأوروبي.

ومن هنا يبدو واضحا أن شقا رئيسيا من المسئولية عن حالة الاختلال في العلاقة بين شمال وجنوب المتوسط، يقع على عاتق الدول الأخيرة التي لم تتمكن رغم كل ما بينها من عوامل مشتركة، من بلورة أي صيغة من صيغ العمل الإقليمي المشترك، ومن ثم باتت تتعامل بشكل فردي مع كتلة من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي يغدو منطقيا أن تملي دول الشمال الأوروبي أجندتها على دول الجنوب العربية.

والواقع أن أي حديث عن إصلاح الخلل في هذه العلاقات ومن ثم في الدور الأوروبي في المنطقة، لابد أن يبدأ عربيا، أي لابد من مبادرة الدول العربية المتوسطية بإظهار قدرتها على العمل المشترك فيما بينها بعيدا عن السوابق التاريخية غير الإيجابية. وفي هذا السياق يمكن للدول العربية وعبر دراسة التجربة الأوروبية في العمل الإقليمي المشترك، دراسة متأنية من مختلف الجوانب، وضع أسس عمل إقليمي مشترك يتلافى عيوب التجارب السابقة، ويؤرخ لعمل جديد سرعان ما يؤتي ثماره لمصلحة شعوب وبلدان المنطقة، وفي نفس الوقت يصلح من الاختلال القائم في العلاقة بين ضفتي المتوسط.

تطور مواقف المجموعة الأوربية من الصراع العربي الإسرائيلي حسب البيانات الصادرة منها

وثيقة شومان 1971	بيان 6-11-1973	بيان المجلس الأوروبي- لندن 9-6-1977	بيان المجلس الأوروبي- البندقية 13-6-1980	بيان بروكسيل 2 -11-3 1987	بيان يونيو 1989
1-الدعوة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في حرب يونيو 1967، مع إجراء تعديلات طفيفة في الحدود لمصلحة إسرائيل. 2-تدويل مدينة القدس. 3-حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتخييرهم ما	1-عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة. 2-وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي دام منذ عام .1967 3-احترام سيادة واستقلال دول المنطقة وحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. 4-الاعتراف بأن الحقوق	أضيف إلى المبادئ السابقة ما يلي: 1-ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني دون أن تكون هناك أية إشارة لماهية هذا الوطن. 2-ضرورة اشتراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني يتم تحديدهم من خلال التشاور بين	1-تطبيق مبدأ العدل لكل الشعوب مما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. 2-الإقرار بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، ومن ثم يجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة. 3-ضرورة إشراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات حول الحال السلمي. 4-رفض أي مبادرة من جانب واحد تستهدف	1-الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة. 2- ضرورة اشتراك كافة الأطراف المعنية في هذا المؤتمر.	أضيف إلى ما سبق: -ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

بين العودة والتوطين في بلدان أخرى.	المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقرار التسوية النهائية.	الأطراف المعنية، وذلك دون الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.	تغيير الوضع القائم في مدينة القدس، التي يجب أن تبقى في جميع الأحوال مفتوحة أمام أتباع كل الديانات. 5-الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط.		

مراجع الدراسة

[1] عماد جاد، أوروبا 1992 والعرب سياسيا وعسكريا، السياسة الدولية، عدد 99، يناير 1990، ص 137.

[2] المرجع السابق، ص 138.

[3] عبد المنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي : دراسة للنهج الأوروبي إزاء الحوار، سلسلة كتيبات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، رقم 16، القاهرة، سبتمبر 1977، ص 49.

[4] د. إبراهيم عبد الحميد، الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي 1970-1985، السياسة الدولية، عدد 83، يناير 1986، ص 36.

[5] د. سامي منصور (محرر) الحوار العربي الأوروبي: بحث عن بداية جديدة، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 59، القاهرة، 1984، ص ص 18-19.

[6] د. عدنان الحمد، لا حوار بدون الفلسطينيين، السياسة الدولية، عدد 27، يوليو 1974، ص 62.

[7] المرجع السابق، ص 63.

[8] عماد جاد، أوروبا 1992 والعرب سياسيا وعسكريا، مرجع سابق، ص ص 138-139.

[9] جريدة الأهرام، 1977/11/18.

[10] د . ثناء فؤاد عبد الله، "مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج" ، السياسية الدولية ، عدد 106 ، أكتوبر 1991 ص ص 11 – 14.

[11] ايريك لوران ، عاصفة الصحراء، أسرار البيت الأبيض: الجزء الثاني من الملف السري لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي،القاهرة،1991،ص228.

[12] David S. Yost, France and the Gulf War of 1991-1992: Political-Military Lessons Learned, The